

هذا وزل به عن سائر تقواه ومن حكم الاجماع على تحريم ذلك الامام  
ابو العباس القسبي وهو الثقة العدل فانه قال كما نقله عن ائمتنا واقروه  
واما الزمير والوتار والكوبة فلا يختلف في تحريم سماعها ولما سمع عن  
احد من يعتبر قوله من السلف ائمة الخلف انه يبيع ذلك وكيف لا يحرم  
شعرا راحل الخور والفسوق ومرج الشهوات والنساء والمجون وما كانت  
كذلك لم يشأت احدي تحريمه وتقسيمه فاعلمه وتأثيره ومن نقل الاجماع  
على ذلك ايضا امام اصحابنا المتأخرين ابو الفتح سليم بن ابي اسحاق الرازي  
فانه قال في تقريبه بعد ان اور حديثا في تحريم الكوبة وفيه ان الله يقض  
لكل مذهب الاصابع طيبة او كوبة والعريضة العود ومع هذا فانما اجماع اهل  
نحوهم من اجل كذاب يروي الكاذب والموضوعات ويتكلم عليها بما يوجب العامة  
صحتها كما مر في محبت الفناء والرقص وايضا فهو مبتدع ابا حنيفة لا يحرم  
قليلا ولا كثيرا ومن ثم قال بعضهم فيه انه جيس العقيدة تجسها ومن  
هذا حاله لا يفتت اليه ولا يعول عليه ومن ثم قال الانبياء عقيب حكاية  
الباطل الكاذب عن اجماع اهل المدينة وعن الشيعي ابي اسحاق وهذا من ابن  
طاهر جاز فترقا فاعلم ذلك بالمدنية اهلا الجاز فترقا والمبطله وكل من  
ترجمه لم يذكر شيئا من ذلك فيما تعلم ومن الجاز فترقا ابن طاهر ان ذلك  
مشهور عنه ودعوى ابن طاهر ان ذلك اجماع من اهل المدينة من حديث  
دعواه اجماع الصحابة والمتابعين على ابا حنيفة القناء واللهموي يعني ويصم  
الي ان قال اذا تأملت ما تقرر علمت ان قول صاحب ذلك الكتاب زهبيت  
طائفة الجواز سماح وما جرى مجراه من الائمة المعروفة ذوات الاوتار كذب  
صرح وجعل قبيح لما مر من ان ذلك محرم بالاجماع وان لم يقع خلاف الا في  
العود وان ذلك الخلاف باطل لا يعتد به في حكاية الاجماع قوله ونقل  
خلاف الاجماع سماحة عن فلان وفلان وذكر جماعة من الصحابة والتابعين  
وغيرهم جوا به ان هذا كله نقل باطل واحتجاج بالتوبيهات والتلبينات وفي  
السوق لم يند في فضل عن من يدعي التصوف والمعرفة ان يحجج على تعاطي  
الاشياء المحرمة عند ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم مجرد قوله ونقل ذلك  
عن فلان وفلان ما ذاك الاغشاة ظاهرة وجعل مفرط لان الالات  
لم يريد ان يفعل شيئا يخالف فيه المشهور المقرر في مذاهب العلماء

ان يحجج عليهم بنقل صريح او حديث صحيح لا نرا ما ان يكون مجتهدا او مقفلا فان  
كان مجتهدا بين اولان المسألة غير مجمع عليها وان ثبت النقل بطريقه المعتبر  
عند اهل الحديث وغيرهم ممن يعتد بهما لا اجماع في المسألة ثم بين حجة من كذب  
او سنة او غيرها بطريقه المعتبر عند ائمة الامول وغيرهم وان كان مقفلا  
بين صحة النقل عند احد من العلماء المجتهدين ثم قال انا مقفلا لهذا الامام حتى  
يرتفع الانكار عنه واما مجرد قوله نقل فهذا كلام لا يوفيه شيئا الا في قضية  
الفاقد وهو روي في حاله واقواله الكاذبة الباطلة عن من لا يفرقون بين نقل  
صحيح ويعتقدون ان الكل من وار واحد وهيها ليس الامر باليهوينا المجازين  
هذا الرجل واضرابه بل بينه وبين اثبات النقل عن واحد ممن ذكرنا معا ونقطع  
دونها الاعناق اذ لو قام طول عمره بخصه ويفتض ما ظهر بنقل النقل من طريق  
صحيح عن واحد من العلماء فضله عن هؤلاء الكثير الذين عددتهم مجرد الدعوى  
الكاذبة ومن سبقه الي ذلك كما بين حرم وابن طاهر وليته عرف حال هذين  
الرجلين ليجتنب مآبعتهم فان كلا منهما مبتدع ضال اما ابن حزم فالعلماء  
لا يقسمون له وثرنا كما نقله عنهما المحققون كالتاج السبكي وغيره لانه وصحابه  
ظاهريه محضه تكاد عقولهم ان تكون مسخرة ومن وصل الي ان يقول ان بالك  
الشخص في الماء تجسس او في اناه ثم صبه في الماء لم يتجسس كيف يقام له وزر  
ويعد في العقلاء فضلا عن العلماء ولا من حزم هذا واضرابه من امثال  
هذه الخرافات الشيعي الذي لا يخبر ومن تأمل كذبه على العلماء سيما امام  
السنة ابو الحسن الا شعري علم ان الاولي به وبامثال ان يكونوا في حين الائمة  
وعدم رفع ريس لسئق صدر منهم واما ابن طاهر فان العلماء بالغول في  
تضليله وتسفيهه بما مر بعضه وسياق بعضه من ذلك انه جيس العقيدة  
تجسها وان رجلا ابا حنيفة لا يتقيد بدليل ولا يعول على تعليل بل كلما وسوس  
له به الشيطان اتخذه مذموبا وهره عليه بالاشياء التي يعتقد كذبه وانما  
يموه على من لا علم عنده ليؤهم صحة ذلك ثم قال وقوله صاحب ذلك الكتاب  
ان النقل نقل ايضا عن ائمة الفقهاء المدينة هذا في غاية من الكذب والتدليس  
لان ان قلنا ابن طاهر في النقل فان طاهر انما عبر باجماع اهل المدينة لا بالائمة  
وان قلنا العلماء في كذبه ابن طاهر في النقل فاهل المدينة مبرا ومن  
نسبة ذلك اليهم فقلنا هذا الرجل هاتين المقالتين واختار له النقل  
عن ائمة الفقهاء المدينة غاية في سوء الصنع المبني على التدليس وحال هذا